

Distr.: General
24 March 2005
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات الدورة الخامسة

نيويورك، ١٦-٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٥

البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت*

استعراض التقدم المحرز والنظر في الإجراءات المقبلة

استعراض التقدم المحرز والنظر في الإجراءات المقبلة

تقرير الأمين العام**

موجز

نص برنامج العمل المتعدد السنوات لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات على أن يقوم المنتدى في دورته الخامسة بإجراء استعراض للتقدم المحرز والنظر في الإجراءات المقبلة. وقد أعد هذا التقرير لتسهيل مناقشة هذا البند.

ويستعرض التقرير التقدم المحرز في تنفيذ خطة عمل المنتدى وبرنامج عمله المتعدد السنوات، ويوضح مدى مساهمتهما في تعزيز الإدارة المستدامة للغابات، والحوافز والعقبات التي تؤثر في التقدم.

ومن حيث النظر في الإجراءات المقبلة، يقترح التقرير أولويات بالنسبة لهذه الإجراءات، ويناقش وضع أهداف وغايات، ويدرس القضايا الناشئة والحاسمة. وينظر أيضا في مسألة تمويل الإدارة المستدامة للغابات.

* E/CN.18/2005/1

** يعزى التأخير في إصدار هذا التقرير إلى الحاجة إلى إدراج معلومات مستكملة.

150405 140405 05-28455 (A)

0528455

وينظر التقرير أيضا في وضع ترتيب دولي، يستند إلى حد كبير إلى المناقشات التي أجراها فريق الخبراء المخصص للنظر في تحديد العناصر اللازمة لمهمة وضع إطار قانوني لجميع أنواع الغابات، بهدف تقديم توصية بشأنها، وإلى المناقشات التي دارت في إطار المبادرة التي تقودها البلدان دعما لمنتدى الأمم المتحدة للغابات بشأن مستقبل الترتيب الدولي المتعلق بالغابات، والتي نظمت في غوادالاخارا بالمكسيك، في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

المحتويات

الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	٢-١
ثانيا - استعراض التقدم المحرز	٣-٣٣
ألف - التقدم المحرز صوب تحقيق الإدارة المستدامة للغابات	٣-١٢
باء - تنفيذ خطة العمل	١٣-١٤
جيم - تنفيذ برنامج العمل المتعدد السنوات	١٥-١٨
دال - الحوافز والعقبات التي تواجه تنفيذ مقترحات العمل المقدمة من الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات	١٩-٣٣
ثالثا - النظر في الإجراءات المقبلة	٣٤-٤٥
ألف - الأهداف، والمهام الأساسية، والأولويات	٣٤-٣٦
باء - تحديد الأهداف والغايات	٣٧-٣٩
جيم - القضايا الناشئة والحاسمة المتعلقة بالإدارة المستدامة للغابات	٤٠
دال - تمويل الإدارة المستدامة للغابات	٤١-٤٥
رابعا - تطوير الترتيب الدولي المعني بالغابات	٤٦-٥٥
ألف - الخيارات المقبلة المتعلقة بالترتيب الدولي	٤٦-٤٧
باء - تعزيز الترتيب الدولي المعني بالغابات	٤٨-٥٢
جيم - وضع إطار قانوني	٥٣-٥٥
خامسا - الاستنتاجات	٥٦-٥٩
سادسا - نقاط للمناقشة	٦٠

أولا - مقدمة

١ - في الدورة الأولى لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، اعتمد المنتدى القرار ١/١، الذي يتضمن برنامج العمل المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥، والقرار ٢/١^(١)، الذي يتضمن خطة عمل للنهوض بتنفيذ مقترحات العمل المقدمة من الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات. وقد دعا برنامج العمل المتعدد السنوات إلى إجراء استعراض للتقدم المحرز والنظر في الإجراءات المقبلة في الدورة الخامسة للمنتدى.

٢ - وقد أعد هذا التقرير لتسهيل استعراض التقدم المحرز والنظر في الإجراءات المقبلة. ويستعرض التقدم المحرز صوب تحقيق الإدارة المستدامة للغابات وتنفيذ خطة عمل المنتدى وبرنامج عمله المتعدد السنوات، ويحدد الحوافز والعقبات التي تؤثر في التقدم. ثم ينظر التقرير في عناصر ما يمكن اتخاذه من إجراءات في المستقبل، بما في ذلك الغرض، والمهام الأساسية، والأولويات؛ وتحديد الأهداف والغايات؛ والقضايا الناشئة والحاسمة؛ وتمويل الإدارة المستدامة للغابات. وإذ سلم التقرير بأن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، حينما وضع الترتيب الدولي المتعلق بالغابات، قرر بأن يكون هذا الترتيب دينامياً ومتكيفاً مع الظروف المتغيرة^(٢)، فإن التقرير ينظر أيضاً في الخيارات المتعلقة بوضع ترتيب دولي بشأن الغابات. ولدى طرح نقاط المناقشة، يقترح أن ينظر في التقرير بالاقتران مع تقرير الأمين العام عن استعراض فعالية الترتيب الدولي المتعلق بالغابات (E/CN.18/2005/6)، ومذكرة الأمين العام بشأن النظر في تحديد العناصر اللازمة لمهمة وضع إطار قانوني بشأن جميع أنواع الغابات بهدف تقديم توصية بشأنها إلى المجلس وإلى الجمعية العامة عن طريق المجلس (E/CN.18/2005/9).

ثانياً - استعراض التقدم المحرز

ألف - التقدم المحرز صوب تحقيق الإدارة المستدامة للغابات

٣ - تعود أصول الاستخدام الواسع النطاق لمصطلح "الإدارة المستدامة للغابات" إلى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة، المعقود في ريو دي جانيرو في حزيران/يونيه ١٩٩٢، ولا سيما البيان الرسمي غير الملزم قانوناً بمبادئ من أجل توافق عالمي في الآراء بشأن إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها المستدامة (مبادئ ريو المتعلقة بالغابات)^(٣)، والفصل ١١ من جدول أعمال القرن ٢١^(٤). ومع أنه ليس هناك تعريف وحيد متفق عليه عالمياً بشأن الإدارة المستدامة للغابات، فإنه يشمل إدارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها المستدامة. وقد استمر تطور مفهوم الإدارة المستدامة للغابات منذ عام ١٩٩٢. وقد اتفق الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات على ٢٧٠

من مقترحات العمل من أجل تحقيق الإدارة المستدامة للغابات. واستنادا إلى ما قامت به العمليات الإقليمية بشأن معايير ومؤشرات الإدارة المستدامة للغابات، فقد أقر المنتدى، في دورته الرابعة^(٥)، بأن هناك سبعة عناصر مواضيعية توفر إطارا مرجعيا لإدارة المستدامة للغابات. وتستخدم هذه العناصر المواضيعية السبعة في إجراء الاستعراض التالي.

٤ - **نطاق موارد الغابات** - على الرغم من الجهود التي تبذلها الأوساط الدولية المعنية بالغابات، فإن المساحة الكلية للغابات تواصل الانخفاض في معظم مناطق العالم. ومن بين الأسباب الرئيسية وراء تدهور الغابات ما يلي: الطلب على أراضي الغابات لاستغلالها في الزراعة والرعي والمستوطنات البشرية؛ تزايد الطلب على الأخشاب ومنتجات الغابات؛ طائفة من العوامل الحيوية وغير الحيوية ذات التأثير الضار على سلامة الغابات وحيويتها. وتتفاوت أهمية هذه العوامل بين مختلف المناطق الجغرافية. وفي كثير من البلدان، تتعلق أسباب إزالة الغابات بقضايا أساسية بشكل أكبر من قبيل الفقر. وعلاوة على ذلك، فإن عملية إزالة الغابات كثيرا ما ترتبط بالفشل في التعرف على القيمة الكاملة للغابات.

٥ - **التنوع البيولوجي** - أحرز تقدم كبير في إنشاء شبكات مناطق محمية في جميع مناطق العالم من أجل الحيلولة دون فقد التنوع البيولوجي للغابات. وهناك حاليا ما يربو على ١٠ في المائة من المساحة العالمية للغابات تخضع لشكل ما من أشكال الحماية (على الرغم من أن أثر وفعالية هذه الحماية يتباينان تباينا كبيرا). ومع أن التنوع البيولوجي للغابات يواصل انخفاضه نتيجة لإزالة الغابات، وتدهور الغابات وما يرتبط بهما من تفتت موائل الغابات، تبذل الآن جهود قوية لعكس مسار هذا الاتجاه عن طريق إصلاح مهام الغابات في مناطق الغابات المتدهورة.

٦ - **سلامة الغابات وحيويتها** - في أنحاء كثيرة من العالم، حيث يمثل الضرر الذي تتعرض له الغابات بسبب تلوث الهواء مشكلة كبيرة، كان للتدابير التي اتخذت للتقليل من الانبعاثات الصناعية أثرها النافع. ويستمر اتخاذ الإجراءات لرصد أثر تلوث الهواء في الأماكن التي لا يزال يشكل فيها خطرا على سلامة الغابات وإنتاجيتها. وتشمل التهديدات الرئيسية الأخرى بالنسبة لسلامة الغابات وإنتاجيتها التهديدات المتمثلة في الحرائق والعواصف وغيرها من الجائحات المفاجئة، والجفاف، وتلوث الهواء، والآثار الطويلة الأجل لتغير المناخ، والآفات والأمراض، والأنواع المغيرة. ويمكن أيضا للممارسات المتعلقة بالإدارة غير المستدامة أن تشكل عاملا يسهم في هذه التهديدات.

٧ - **المهام المتعلقة بإنتاجية موارد الغابات** - على الصعيد العالمي، تعد قدرة الغابات ومساحة الأراضي المناسبة لإصلاح الغابات، من الناحية النظرية، كافية للوفاء بالطلب المتزايد

على منتجات الغابات على المدينين القريب والمتوسط. بيد أنه من الناحية العملية، فإن العوائق المتعلقة بالوصول والتكنولوجيا والترتيبات المؤسسية تتسبب في حالات نقص محلية وإقليمية في الإمدادات مما يفرض ضغوطا على بعض الغابات ويتسبب في مستويات غير مستدامة لقطع الأخشاب (بما في ذلك خشب الوقود والمنتجات الحرجية من غير الأخشاب). ومن شأن استيراد المنتجات الحرجية الناشئة عن حالات الندرة المحلية أو الإقليمية أن يفرض ضغوطا على مناطق أخرى. كما يمكن للأنشطة غير المشروعة أن تفرض ضغوطا على موارد الغابات.

٨ - المهام المتعلقة بحماية موارد الغابات - للأشجار والغابات مزايا هامة بالنسبة للحفاظ على موارد المياه والكثير من النظم الزراعية، والتي تسهم من خلالها في توفير سبل الرزق في المناطق الريفية. ومع أنه كثيرا ما لا تتوافر بيانات كمية عن مدى تأثير الغابات وما لها من قيمة نقدية في ما يتعلق بحماية التربة، وموارد المياه، والخطوط الساحلية، تبين التقييمات النوعية أن هناك اعترافا متزايدا بأهميتها في هذا الصدد.

٩ - المهام الاجتماعية - الاقتصادية - في أحيان كثيرة تكون مساهمة السلع والخدمات الحرجية أكبر مما تكشف عنه الإحصاءات الرسمية. وتقوم العمليات المتصلة بالغابات وكذلك صناعة الغابات بتوفير فرص العمل والدخول لملايين العمال وسكان الغابات. وهناك حاجة إلى ضمان الحقوق العرفية والقانونية، وبخاصة حينما تكون لموارد الغابات أهميتها للناس كسبل للرزق، كما هي الحال بالنسبة إلى الكثيرين في مجتمعات الشعوب الأصلية. وهناك أيضا حاجة إلى ضمان الاعتراف التام بالقيمة الحقيقية للغابات، بما في ذلك قيمتها غير السوقية وقيمتها بالنسبة للنفع العام، وإلى أن تقوم السياسات الوطنية الأعم، على نحو ملائم، بمراعاة ما يمكن أن تسهم به الغابات. ويبرز تقرير الأمين العام عن الروابط القائمة بين الغابات والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية (E/CN.18/2005/7) الإسهام الخاص الذي يمكن أن تقدمه الغابات للمساعدة في تحقيق تلك الأهداف.

١٠ - الإطار المتعلق بالقوانين والسياسات والمؤسسات - إن إنشاء ترتيب دولي بشأن الغابات، يضم منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات والشراكة التعاونية المعنية بالغابات من أجل دعم أعمال المنتدى يعد بمثابة علامة بارزة على طريق وضع إطار مؤسسي للإدارة المستدامة للغابات. وتشمل التطورات الأخيرة في هذا المجال استراتيجية البنك الدولي المنقحة بشأن الغابات^(٦). وعلى الصعيد الإقليمي، كانت هناك أيضا تطورات هامة، بما في ذلك ظهور العمليات التسع المتعلقة بالمعايير والمؤشرات، ومبادرات إنفاذ القانون والإدارة في مجال

الغابات، وزيادة الوعي بشأن قطع الأخشاب غير القانوني والتجارة المرتبطة به. وعلى الصعيد الوطني، شملت التطورات الهامة وضع وتنفيذ برامج وطنية للغابات وإصلاح التشريعات الوطنية التي تعنى بالغابات، واستخدام الأراضي، والموارد الطبيعية، فضلا عن إزالة المركزية وتفويض سلطة إدارة الغابات للمجتمعات المحلية.

١١ - وإيجازا للقول، فقد كان هناك تقدم متجانس صوب تحقيق التنمية المستدامة للغابات على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني. فمن ناحية، تشارك الآن معظم البلدان في مبادرات متفق عليها دوليا في ما يتعلق بالإدارة المستدامة للغابات. وقد ساعدت عمليات وضع المعايير والمؤشرات على إيجاد تفاهم مشترك للخصائص التي تميز عملية الإدارة المستدامة للغابات وتحويلها إلى ممارسة عملية. ومن ناحية أخرى، لا تزال الأنشطة غير المشروعة المتصلة بالغابات تشكل تهديدا رئيسيا على الإدارة المستدامة للغابات. ويتمثل أحد التحديات بوجه خاص في قيام المؤسسات الوطنية والدولية بتسهيل عمليات الإصلاح التي تعالج قضايا السياسات العامة والإدارة، فضلا عن عمليات انهيار الأسواق التي تتسبب في عمليات قطع الأخشاب بصورة غير مشروعة وما يرتبط بذلك من أعمال تجارية، فضلا عن استمرار هذه العمليات.

١٢ - ولا تزال هناك تحديات خطيرة تتعلق بالمعدلات المزعجة لإزالة الغابات وتدهور الغابات. وهناك أيضا تصور بأن القضايا المتصلة بالغابات أصبحت نسبيا أقل أهمية على جدول الأعمال الدولي على مدى العشرة أعوام الماضية. ويلزم اتخاذ مزيد من الإجراءات لتعزيز الإدارة المستدامة للغابات، وتوضيح الدور الإيجابي الذي تقوم به الغابات من أجل التنمية الاجتماعية-الاقتصادية للبلدان وبخاصة للسكان المعتمدين على الغابات. وحينما يصبح واضحا أن الإدارة المستدامة للغابات من شأنها أن تحقق المنافع من حيث الأولويات الإنمائية الأعم، فإنها ستلقى اهتماما أكبر من صانعي القرارات ومن عامة الجمهور.

باء - تنفيذ خطة العمل

١٣ - إن الهدف المعلن لخطة العمل^(١) هو إحراز تقدم بشأن تنفيذ مقترحات العمل المقدمة من الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات، وإحراز تقدم يمكن إثباته صوب الإدارة المستدامة للغابات بحلول عام ٢٠٠٥. وجرى النظر بمزيد من التفصيل في التقدم المحرز في تنفيذ مقترحات العمل، وفقا للعناصر الـ ١٦ المحددة في خطة العمل، في تقرير الأمين العام بشأن استعراض فعالية الترتيب الدولي المتعلق بالغابات (E/CN.18/2005/6). ويوفر إطار الشراكة التعاونية المعنية بالغابات لعام ٢٠٠٥ (E/CN.18/2005/INF/1) معلومات تفصيلية عن الإجراءات التي اتخذها أعضاء الشراكة

التعاونية دعماً لتنفيذ خطة العمل. وتشمل الجوانب الإيجابية لتنفيذ خطة العمل وضع وتعزيز البرامج الوطنية للغابات (أو الأطر المثيلة) من جانب الكثير من البلدان التي قدمت تقارير منذ الدورة الأولى للمنتدى في عام ٢٠٠٠؛ ومشاركة أصحاب المصالح، في أغلب الحالات، في صياغة وتنفيذ هذه البرامج الوطنية للغابات؛ والأعمال المضطلع بها في إطار عمليات المعايير والمؤشرات الإقليمية التسع؛ وتسمية جهات تنسيق وطنية في ١٢٥ بلداً.

١٤ - بيد أن تقييم التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل يعوقه أن هناك عدداً قليلاً نسبياً من البلدان التي تقوم طواعية بتقديم تقارير وطنية إلى المنتدى. وعلى مدى السنوات الأربع الماضية، تطوع ٦٦ بلداً، ٣٢ من البلدان النامية، و ٢٣ من البلدان المتقدمة النمو، و ١١ من البلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، بتقديم ما مجموعه ١٣٤ تقريراً إلى المنتدى. وقام عدد قليل من البلدان بتطوير آليات وعمليات مؤسسية لرصد وتقييم حالة تنفيذ مقترحات العمل على أساس مستمر، حسبما دعت إلى ذلك خطة العمل. وعلى الرغم من أن خطة العمل تشدد على أهمية توفير الموارد المالية للبلدان النامية والبلدان التي تمر باقتصاداتها بمرحلة انتقالية من أجل تنفيذ مقترحات العمل المقدمة من الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات، لا تزال الموارد المالية غير الكافية في هذه البلدان تشكل عائقاً رئيسياً.

جيم - تنفيذ برنامج العمل المتعدد السنوات

١٥ - يوفر برنامج العمل المتعدد السنوات للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥ هيكلاً عاماً لأعمال دورات المنتدى. وفي الدورات السابقة، نظر المنتدى في تقارير الأمين العام بشأن تنفيذ مقترحات العمل المقدمة من الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات: وقد نظر كل تقرير في عنصر معين من عناصر التنفيذ، وطرق تنفيذ هذا العنصر، والبنود المشتركة (من قبيل برامج الغابات الوطنية، والتجارة، وتشجيع المشاركة العامة، والرصد والتقييم والإبلاغ)، والقضايا الناشئة المتصلة بالتنفيذ على الصعيد القطري. واعتمد المنتدى قرارات تستند إلى الدروس المستفادة وأشجعها بإجراءات موصى باتخاذها وموجهة إلى الدول الأعضاء، وأعضاء الشراكة التعاونية المعنية بالغابات، والمنظمات الدولية الأخرى، ومجتمع المانحين، من أجل زيادة تعزيز تنفيذ مقترحات العمل المقدمة من الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات. وقد وجه اهتمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى جميع هذه القرارات.

١٦ - ويشتمل برنامج العمل المتعدد السنوات على جزأين وزاريتين رفيعي المستوى والحوار بشأن السياسات مع رؤساء المنظمات الأعضاء في الشراكة التعاونية المعنية بالغابات. وقد

عقد الجزء الأول أثناء الدورة الثانية للمنتدى، وأتاح للدول الأعضاء فرصة إبراز الأهداف والاستراتيجيات القطرية لتنفيذ مقترحات العمل المقدمة من الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات. وكانت إحدى النتائج الرئيسية التي تمخض عنها الجزء الرفيع المستوى الإعلان الوزاري والرسالة الموجهة إلى مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة من منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات^(٧). وقد شكلت هذه النتيجة الأساس الذي استند إليه الفرع المتعلق بالغابات والإدارة المستدامة للغابات في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة^(٨).

١٧ - وتحتل مشاركة المجموعات الرئيسية في أعمال المنتدى مكانة بارزة في برنامج العمل المتعدد السنوات. ومنذ الدورة الثانية للمنتدى، أجرى حوارات مع أصحاب المصلحة المتعددين بما يتيح تبادل الآراء بين وفود الحكومات وممثلي المجموعات الرئيسية. وشارك في هذه الحوارات جميع المجموعات الرئيسية باستثناء السلطات المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت المجموعات الرئيسية ورقات للمناقشة للنظر فيها أثناء دورات المنتدى، ويتناول الكثير منها مساهمة هذه الجماعات في تنفيذ مقترحات العمل المقدمة من الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات.

١٨ - كما يتوخى برنامج العمل المتعدد السنوات القيام بأنشطة في ما بين الدورات، من قبيل اجتماعات أفرقة الخبراء المخصصة، والمبادرات التي تقودها البلدان والمنظمات بشأن دعم أعمال المنتدى. وبموجب المقرر ٢٠٠٣/٢٩٩، اعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي اقتراح المنتدى بأن تقوم ثلاثة أفرقة خبراء مخصصة بالأعمال التي تتخلل الدورات. وقد اجتمع فريق الخبراء المخصص لنهج وآليات الرصد والتقييم والإبلاغ في جنيف في الفترة من ٨ إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. واجتمع فريق الخبراء المخصص للتمويل ونقل التكنولوجيات السلمية بيثيا في جنيف في الفترة من ١٥ إلى ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وجرى النظر في التقريرين المقدمين من فريق الخبراء في الدورة الرابعة للمنتدى، مما أسفر عن اتخاذ القرار ٣/٤^(٩) بشأن أعمال الرصد والتقييم والإبلاغ المتصلة بالغابات: معايير ومؤشرات الإدارة المستدامة للغابات، والمقرر ٢/٤^(١٠) الذي يدعو إلى مواصلة النظر في القضايا المتعلقة بتمويل ونقل التكنولوجيات السلمية بيثيا، بما في ذلك توصيات فريق الخبراء المخصص في إطار برنامج عمل المنتدى. واجتمع فريق الخبراء المخصص للنظر في تحديد العناصر اللازمة لمهمة وضع إطار قانوني لجميع أنواع الغابات، بهدف تقديم توصية بشأنها، في نيويورك في الفترة من ٧ إلى ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤؛ ووفر تقريره (E/CN.18/2005/2) مساهمة هامية في هذا التقرير. ومنذ عام ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠٠٥، كان هناك ١٨ من المبادرات التي تقودها البلدان والمنظمات دعماً للمنتدى. وقد شارك في الإشراف على أغلبية

هذه المبادرات بلدان نامية وبلدان متقدمة النمو على السواء، فضلا عن منظمات دولية، بما في ذلك منظمات غير حكومية.

دال - الحوافز والعقبات التي تواجه تنفيذ مقترحات العمل المقدمة من الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات

١٩ - من الأهمية بمكان، لدى النظر في الإجراءات المقبلة والتطورات الأخرى المتعلقة بالترتيب الدولي المعني بالغابات، أن يولى الاعتبار للحوافز والعقبات الحالية التي تواجه تنفيذ مقترحات العمل المقدمة من الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات. وقد ناقش هذه الحوافز والعقبات فريق الخبراء المخصص للنظر في تحديد العناصر اللازمة لمهمة وضع إطار قانوني لجميع أنواع الغابات، بهدف تقديم توصية بشأنها^(٩).

الحوافز

٢٠ - الالتزام السياسي القوي على المدى الطويل - شكل إنشاء الترتيب الدولي المعني بالغابات أهم تطور في عملية تعزيز الالتزام الدولي. وكانت هذه الإشارة القوية من جانب المجتمع الدولي بمثابة استجابة للنداءات الداعية إلى إيجاد هيئة مركزية يمكن لها أن تعالج القضايا ذات الأولوية المتصلة بجميع أنواع الغابات بطريقة متوازنة وكلية ومتآزرة. وقد جرى الاعتراف بأهمية الإدارة المستدامة للغابات في كل من إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية^(١٠) وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ^(٨) كعامل ضروري من أجل تحقيق التنمية المستدامة. ويقع على عاتق المنتدى واجب القيام بدور مركزي في تعزيز ما تقوم به الغابات من دور في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٢١ - الحكم الرشيد - تعد السياسات الفعالة، وسيادة القانون، والشفافية شروطا لا غنى عنها من أجل تحقيق الإدارة المستدامة للغابات. وتشمل العناصر الأساسية الأخرى التحول إلى الديمقراطية، والاستقرار السياسي والاجتماعي، واستمرار توافر الموظفين، وزيادة الوعي، وإنفاذ القوانين. وزيادة الدعم المقدم إلى البلدان المنتجة للأخشاب لكي تستفيد من فرص الأسواق الجديدة والوفاء باحتياجات الأسواق من طلبات متزايدة من شأنه أن يساعد هذه البلدان في ما تبذله من جهود لمعالجة مشكلة قطع الأخشاب بصورة غير مشروعة. وبغية الحد من الأنشطة غير المشروعة، يلزم أيضا اتخاذ إجراءات من جانب المستهلكين والتجار لمنع دخول المنتجات التي يتم الحصول عليها بصورة غير مشروعة من دخول أسواق البلدان المستهلكة. والحكومات نفسها هي مستهلك أساسي، ويمكن لما تتخذه من إجراءات أن يكون له أثر يتجاوز مورديها المباشرين.

٢٢ - تنفيذ برامج الغابات الوطنية - كان لمقترحات العمل دور فعال في تشكيل برامج الغابات الوطنية ومثيلاتها في بلدان كثيرة، وأصبحت هذه البرامج الوطنية للغابات بمثابة أطر مؤسسية وطنية لتحقيق الإدارة المستدامة للغابات. وقد ساعدت مقترحات العمل أيضا على توسيع نطاق هذه البرامج، مما أدى إلى التركيز على المشاكل والقضايا القطاعية ذات الصلة، وعزز من المشاركة الفعالة لأصحاب المصلحة. وعلاوة على ذلك، أصبحت البرامج الوطنية للغابات بمثابة وسائل يمكن من خلالها الوفاء بالالتزامات التي يتم التعهد بها بموجب الاتفاقات الدولية.

٢٣ - وضع معايير ومؤشرات من أجل الإدارة المستدامة للغابات - تؤدي المعايير والمؤشرات دورا رئيسيا في تشكيل رؤية موحدة بشأن ما تمثله الإدارة المستدامة للغابات وفي قياس ورصد التقدم المحرز. وهناك نحو ١٥٠ بلدا تشارك في واحدة أو أكثر من تسع عمليات تتعلق بالمعايير والمؤشرات. وهذه العمليات، التي تعد بمثابة أطر للتعاون الدولي وعلى جانب كبير من التكامل والتشابه، كانت لها فعاليتها بوجه خاص في تعزيز الإدارة المستدامة للغابات.

٢٤ - أطر التعاون العالمية والإقليمية - يمكن للعناصر المواضيعية السبعة، التي جرت مناقشتها في الفقرات ٣ إلى ١٠ أعلاه، أن توفر أساسا لنهج مبسط ومتسق يمكن أن تأخذ بها أطر التعاون العالمي والإقليمي لدى تناول القضايا الناشئة والحاسمة. وتوفر العمليات الإقليمية، من قبيل معاهدة التعاون في حوض نهر الأمازون، آلية قيّمة لتبادل المعلومات والخبرات والدروس المستفادة في ما يتعلق بمقترحات العمل وتحسين التنفيذ. ويمكن أيضا للجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، ولجان الحراجة الإقليمية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أن تساعد على توطيد الدعم السياسي من أجل تنفيذ مقترحات العمل^(١). ومن ثم، يقوم التعاون الإقليمي بدور هام في النهوض بجدول أعمال الإدارة المستدامة للغابات.

٢٥ - الشراكات - تقوم الشراكة التعاونية المعنية بالغابات، باعتبارها شراكة دولية، بدور فعال في مساعدة البلدان على تنفيذ مقترحات العمل في مجالات تشمل بناء القدرات على تنفيذ البرامج الوطنية للغابات؛ والبحوث العلمية المتصلة بالغابات؛ والرصد والتقييم والإبلاغ؛ ووضع المعايير والمؤشرات. وأفاد عملها أيضا في التوصل إلى فهم موحد للمفاهيم والمصطلحات والتعاريف، وساعد على تحقيق المزيد من المواءمة بين البرامج الوطنية للغابات ونظيراتها. وعلى الصعيد الإقليمي، أثبتت الشراكات، من قبيل الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، والشراكة الحرجية لحوض نهر الكونغو، والشراكة الحرجية لآسيا، أنهما

تشكل قوة حافزة لها فعاليتها. وعلى الصعيد القطري، كانت الشراكات بين الحكومات وأصحاب المصالح أدوات فعالة لتعزيز تنفيذ مقترحات العمل.

٢٦ - مشاركة أصحاب المصلحة - تشكل مشاركة أصحاب المصلحة في الإدارة المستدامة للغابات، بصورة متزايدة، إحدى السمات الهامة على الصعيد القطري. ومما له أهميته الخاصة في هذا الصدد اتساع نطاق أصحاب المصلحة المهتمين بالغابات، ووضع آليات ابتكارية تكفل مشاركتهم على قدم المساواة في صياغة السياسات والبرامج المتعلقة بالغابات، وفي التخطيط والإدارة المتعلقين بالغابات. وعلى سبيل المثال، فقد ساعد إدماج المجتمعات المحلية ومجتمعات الشعوب الأصلية في عملية الإدارة المستدامة للغابات على دعم تنفيذ مقترحات العمل.

٢٧ - المبادرات التي تقودها البلدان والمنظمات - كان للمبادرات التي تقودها البلدان والمنظمات دور فعال في تعزيز الأعمال المتعلقة بتنفيذ مقترحات العمل في ما يتصل بعدد من القضايا ذات الطابع المحدد للغاية. وتتيح هذه المبادرات الفرصة لمناقشة وتحليل قضايا معقدة وتتسم بالحساسية السياسية قبل تناولها رسمياً والتفاوض بشأنها في دورات المنتدى. وهي تشكل أيضاً أدوات قيمة لتبادل المعلومات بشأن الخبرات والدروس المستفادة، وللنهوض بتعزيز مقترحات العمل ذات الصلة مما يؤدي إلى اتخاذ إجراءات مباشرة على أرض الواقع.

العقبات

٢٨ - ضعف الارتباط بين الحوار المتعلق بالسياسات والإجراءات المتخذة على أرض الواقع - ليس هناك تسليم كاف بالدور الأوسع نطاقاً الذي تقوم به الغابات في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي. وفي كثير من البلدان، تسند إلى الغابات وإدارة الغابات أولوية دنيا في البرامج الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ويصدق ذلك بوجه خاص حينما ينأى الحوار المتعلق بالسياسات عن الإجراءات والاحتياجات على أرض الواقع. ومن شأن وضوح الأهداف والغايات أن يساعد على حفز الأخذ بنهج العمل من أسفل إلى أعلى، وعلى تعزيز الالتزامات، وضمان أن تسهم الإدارة المستدامة للغابات إسهاماً تاماً في جدول أعمال التنمية الأوسع نطاقاً.

٢٩ - تقييم التقدم المحرز في تنفيذ مقترحات العمل - يعكس العدد الكبير لمقترحات العمل الطابع المركب لجدول الأعمال الدولي المتعلق بالغابات. بيد أن الكثيرين ممن يمارسون العمل في هذا المجال ليسوا على علم بهذه المقترحات أو يجدون صعوبة في فهمها. وهذا ما يجعل التنفيذ أمراً عسيراً. وقد جرى إبراز هذه العقبة في العديد من الأنشطة التي نظمت مؤخراً بشأن زيادة الوعي وبناء القدرات. وبالإضافة إلى ذلك، هناك افتقار إلى معلومات

خط الأساس على الصعيدين الوطني ودون الوطني. وقد تناولت فرقة عمل تابعة للشراكة التعاونية المعنية بالغابات مسألة الحاجة إلى تبسيط عمليات الإبلاغ المتصلة بالغابات والمواءمة بينها.

٣٠ - **عدم توفر الموارد المالية** - كان التقدم بطيئا وغير كاف في ما يتعلق بتعزيز التمويل من أجل الإدارة المستدامة للغابات. وذكرت البلدان في تقاريرها، وبخاصة البلدان النامية، أنها تواجه معوقات كبيرة في تنفيذ مقترحات العمل في جميع المجالات المواضيعية بسبب عدم توفر الموارد المالية الكافية لإنجاز البرامج. وفي ضوء العوامل الخارجية، والمسائل المتعلقة بالطابع الذي يميز بعض المنافع الهامة للغابات من حيث كونها متاحة على المشاع وتعتبر من المنافع العامة، فإن الغابات لا تولد الإيرادات التي تعبر عن قيمتها الكاملة. ونتيجة لذلك، فليست هناك في أغلب الأحيان حوافز تذكر للاستثمار في الإدارة المستدامة للغابات بالمقارنة مع الاستثمار في استخدام الأراضي أو في قطاعات أخرى. ويقدم تقرير فريق الخبراء المخصص للتمويل ونقل التكنولوجيات السليمة بيئا تحليلا أكثر تعمقا للمعوقات المالية التي تعوق الإدارة المستدامة للغابات، فضلا عن عدد من التوصيات لمعالجتها.

٣١ - **العوامل المثبطة في مجال الإدارة المستدامة للغابات** - كان مما لاحظته أيضا تقرير فريق الخبراء المخصص للتمويل ونقل التكنولوجيات السليمة بيئا أن السياسات الموضوعية خارج قطاع الغابات يمكن أن تشكل عائقا كبيرا أمام تحقيق الإدارة المستدامة للغابات. ويمكن أن تنشأ العوامل المثبطة عن السياسات التي تضاعف من تكاليف الفرص البديلة بالنسبة لأراضي الغابات، ولا سيما في ما يتعلق بالزراعة أو التنمية؛ وعدم إدماج قضايا الإدارة المستدامة للغابات بصورة كافية في خطط التنمية الوطنية أو القطاعية أو الإقليمية أو المحلية، بما في ذلك الاستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر؛ والقيود المفروضة على تحصيل الربح وغيرها من الحوافز السلبية، بما في ذلك السياسات الضريبية؛ وعدم كفاية إنفاذ القوانين؛ وعدم وضوح الحقوق المتعلقة بزيادة الأراضي وحقوق الملكية. ويمكن أن يؤدي الفساد والتهاون في إنفاذ القوانين إلى اضطراب الأسواق، وإلى أشكال التجارة التي تقوض الأعمال التجارية التي تعمل بروح من المسؤولية في ظل القانون. ويمكن لهذه العوامل أن تجعل من الممارسات غير المستدامة أكثر نفعا من الإدارة المستدامة للغابات.

٣٢ - **عدم كفاية نقل التكنولوجيات السليمة بيئا لأغراض الإدارة المستدامة للغابات** - على الرغم من أنه تم إحراز بعض التقدم في هذا المجال، فإن نقل التكنولوجيات السليمة بيئا لغرض الإدارة المستدامة للغابات لا يتسم بالكفاية على وجه العموم، وبخاصة في مجالات من قبيل تطوير نظم إدارة المعلومات لغرض تعزيز الإدارة المستدامة للغابات؛

واستخدام تكنولوجيات حديثة في مجال الرصد والتقييم، بما في ذلك الاستشعار من بعد ونظم المعلومات الجغرافية؛ وأدوات الإنذار المبكر بمخاطر محددة، كالحرائق؛ والأخذ بممارسات محسنة في مجال الحصاد والحراثة؛ واستعمال تكنولوجيات أكثر فعالية في مجال تجهيز الأخشاب واستخدامها. ومع أن المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، والجهات المانحة الثنائية والمنظمات الدولية تقوم بتشجيع نقل التكنولوجيا عن طريق مشاريع فردية، هناك الكثير مما يلزم القيام به^(١٢).

٣٣ - **عدم كفاية بناء القدرات** - تؤكد البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية مرارا وتكرارا أنها في حاجة كبيرة إلى بناء القدرات وما يستلزمه ذلك من مساعدة مالية لتمكينها من تنفيذ العديد من مقترحات العمل. ويشمل ذلك الحاجة إلى خدمات الإرشاد الفعالة؛ وتوفير الموارد والمرافق الكافية للبحث والتطوير؛ والقدرات البشرية اللازمة. ويشمل بناء القدرات السياسات والحوافز التمكينية، والتشريعات والأنظمة الملائمة، وإنفاذها بصورة فعالة، والمعلومات والموارد البشرية الكافية، بالإضافة إلى التكنولوجيات السليمة بيئيا. كما يشتمل أيضا على تحديد نطاق أصحاب المصلحة الذين يتعين استهدافهم بغرض بناء القدرات.

ثالثا - النظر في الإجراءات المقبلة

ألف - الأهداف، والمهام الأساسية، والأولويات

٣٤ - توصل تقرير الأمين العام عن استعراض فعالية الترتيب الدولي المعني بالغابات إلى خلاصة مؤداها أن أهداف الترتيب الدولي المعني بالغابات ومهامه الأساسية لا تزال صالحة، ولكن ثمة حاجة إلى زيادة تعزيزه لكي أكثر فعالية في الاضطلاع بولايته. ويبين التقرير أنه تم إنجاز قدر كبير من الأعمال المفيدة في ظل خلفية من الأولويات المتنافسة الأخرى في جدول الأعمال الدولي، ولكن الإمكانيات الكاملة للترتيب الدولي المعني بالغابات لم تجد بعد سبيلها إلى التحقيق. فهناك حاجة إلى الارتقاء بمكانة القضايا المرتبطة بالغابات في جدول الأعمال الدولي لكي يمكن لقطاع الغابات أن يسهم إسهاما كاملا في بلوغ الأهداف المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف التي يتضمنها إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية. وقد توصل إلى نتيجة مماثلة كثير من المشاركين في اجتماع كل من فريق الخبراء المخصص المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، والمبادرة التي تقودها البلدان دعما لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات بشأن مستقبل الترتيب الدولي المعني بالغابات المعقود في غوادالاخارا، المكسيك، في الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥^(١٣). والاقترحات الواردة في تقرير

هذين الاجتماعين بشأن أهداف ومهام الترتيب الدولي المعني بالغابات تضاهي إلى حد كبير الأهداف والمهام التي سبق ذكرها في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٥/٢٠٠٠ المنشئ للترتيب الدولي.

٣٥ - ويؤكد كل من تقرير اجتماع فريق الخبراء المخصص^(١٤) واجتماع غوادالاخارا ضرورة إظهار مساهمة الإدارة المستدامة للغابات في الأولويات العالمية من قبيل التخفيف من حدة الفقر (بما في ذلك توفير سبل الرزق المستدامة للسكان المعتمدين على الغابات)، والصحة، والاستدامة البيئية، والمساواة بين الجنسين؛ وأهمية تعزيز الشراكات الفعالة مع الجهات المناصرة خارج قطاع الغابات. ويقتضي ذلك توفير السبل الكافية للتنفيذ والتمويل؛ وإيجاد آلية لدعم وإشراك العمليات الإقليمية؛ وتحسين الاتصالات مع الجمهور بشأن القضايا المتصلة بالغابات. وتحقيقاً لهذه الغايات، قد يرغب المنتدى في النظر في تحديد الأولويات المتعلقة بالإجراءات المقبلة. ويمكن لهذه الأولويات أن تكون مشتركة بالنسبة لجميع الخيارات التي ستجري مناقشتها أدناه ويمكن استخدامها في تركيز مجال السياسات الدولية المتعلقة بالغابات.

٣٦ - ويمكن تجميع الأولويات وفقاً للمهام الست الأساسية للترتيب الدولي المتعلق بالغابات بالصيغة التي اعتمدها قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٥/٢٠٠٠. وقائمة الأولويات المقترحة التالية تأخذ في الاعتبار الحوافز والعقبات التي حددت في الفصل السابق، وأيضاً في تقرير فريق الخبراء المخصص المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، وفي تقرير غوادالاخارا:

١ - تنفيذ مقترحات العمل المقدمة من الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات:

(أ) توفير وسائل التنفيذ الكافية، بما في ذلك الموارد المالية المضمونة والتي يمكن التنبؤ بها، وتمويل المشاريع، وبناء القدرات، وإتاحة فرص الحصول على التكنولوجيات السليمة بيئياً؛

(ب) حفز العمل على أرض الواقع وتنشيط نهج العمل من أسفل إلى أعلى؛

(ج) تحديد معالم مفهوم الإدارة المستدامة للغابات بشكل أوضح؛

(د) تحسين الاتصالات بشأن المشاكل والتعلم من أعمال الآخرين؛

٢ - إنشاء منتدى لمواصلة وضع السياسات وإجراء الحوار:

- (أ) إتاحة الحوار، على الصعيدين العالمي و الإقليمي، بشأن القضايا المتصلة بالغابات والأولويات ذات الصلة، بما في ذلك الأولويات المتصلة بجدول أعمال التنمية الأوسع نطاقاً؛
- (ب) تشجيع العمليات الشاملة التي تتسم بالوضوح والشفافية، وضمان المشاركة الكاملة من جميع البلدان؛
- (ج) توخي المرونة في معالجة القضايا الناشئة، من قبيل القضايا المحددة في الفقرة ٤٠، أدناه؛
- (د) اجتذاب اهتمام طائفة عريضة من أصحاب المصلحة، والاستخدام التام للعمليات القائمة على المشاركة، وتعزيز مشاركة المجموعات الرئيسية، وفي الوقت نفسه، تحسين الاتصال مع الجمهور بشأن القضايا المتصلة بالغابات؛
- ٣ - التعاون وتنسيق السياسات والبرامج:
- (أ) توفير آلية لدعم وإشراك العمليات الإقليمية؛
- (ب) توفير آلية تنسيق على الصعيد الدولي، بما في ذلك الشراكة التعاونية المعنية بالغابات، والاستعانة بهذه الشراكة بصورة أشمل من أجل الاضطلاع بمبادرات مشتركة وتعاونية؛
- (ج) مواصلة دعم الجهود المنسقة، مثل عمليتي إنفاذ القوانين المتعلقة بالغابات، والإدارة المتعلقة بالغابات، في المناطق التي تكون فيها المشاكل على أشدها؛
- (د) تسهيل عملية التنسيق الشامل بين القطاعات على الصعيدين الوطني والدولي بين قطاع الغابات والقطاعات الأخرى، بغية الحد من الآثار السلبية على الغابات الناجمة عن القرارات المتخذة خارج قطاع الغابات؛ وتوفير التوجيه عموماً والمساعدة في وضع السياسات والتشريعات الوطنية؛
- ٤ - التعاون الدولي:
- (أ) إقامة الشراكات الرامية إلى تحقيق الإدارة المستدامة للغابات، بما في ذلك المبادرات بين الحكومات والمنظمات وأصحاب المصلحة الآخرين، سواء داخل قطاع الغابات أو خارجه؛
- (ب) توفير بيئة داعمة للبلدان لمساعدتها على تحقيق الإدارة المستدامة للغابات؛

- (ج) تحقيق تفهم أفضل للقضايا المتعلقة بإزالة الأحراج والأنشطة غير المشروعة، والمساعدة في إيجاد حلول تقوم على هذا التفهم؛
- ٥ - رصد وتقييم التقدم المحرز عن طريق الإبلاغ:
- (أ) وضع مهام واضحة لرصد وتقييم التقدم المحرز تكون مصممة على نحو يساعد البلدان على تقاسم الخبرات والدروس المستفادة، فضلا عن توفير أداة لتقييم التقدم المحرز صوب الإدارة المستدامة للغابات؛
- (ب) توفير بناء القدرات والبيئة المواتية للبلدان النامية لوضع مهام الرصد والتقييم الخاصة بها؛
- ٦ - تعزيز الالتزام السياسي:
- (أ) إيجاد هيئة رفيعة المستوى تابعة للأمم المتحدة لمواصلة وضع السياسات والتوجيه والحوار؛
- (ب) التشجيع على تحقيق فهم أوسع نطاقا لدور الغابات ومساهمتها في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا؛
- (ج) تعزيز التوصل إلى سياسة متماسكة داخل كل حكومة؛
- (د) المساعدة على تنمية قدرة المجتمعات المحلية المرتبطة بالغابات على المعالجة الفعالة للقضايا الشاملة لعدة قطاعات.

باء - تحديد الأهداف والغايات

٣٧ - قام عدد من المشاركين في اجتماعي فريق الخبراء المخصص وغوادالاجارا بتسليط الضوء على المنافع التي يمكن أن ينطوي عليها الاتفاق على هدف عالمي للغابات يمكن أن يوفر رؤية بالنسبة للعشرة أعوام المقبلة. واستنادا إلى المناقشات التي دارت في هذين الاجتماعين، ترد مقترحات بشأن عناصر مثل هذا الهدف العالمي في تقرير الأمين العام عن الروابط القائمة بين الغابات والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية (E/CN.18/2005/7). والدورة الخامسة للمنتدى، وبخاصة الجزء الرفيع المستوى من الدورة، تهيئ الفرصة للمجتمع الدولي لوضع هدف عالمي واضح لإدارة المستدامة للغابات. وقد يرغب أيضا الوزراء المشتركون في الجزء الرفيع المستوى أن يعثوا برسالة إلى الجلسة العامة الرفيعة المستوى للجمعية العامة في دورتها الستين بشأن تجديد التعهد بإحراز تقدم صوب الإدارة المستدامة للغابات، عن طريق التقليل من

المعدل الصافي لإزالة الأحرار، والحفاظ على مهام الغابات، وإصلاح مناظر الغابات الطبيعية المتدهورة أو التي لا تلقى رعاية، وحفظ الغابات الطبيعية، وتحسين سبل الرزق للفقراء الذين يعيشون داخل الغابات أو حولها في مختلف أنحاء العالم.

٣٨ - وسوف يتطلب بلوغ الهدف العالمي التزاما وطنيا قويا واتخاذ إجراءات على أرض الواقع. وكما سبق أن توخاه برنامج العمل الحالي، فإن وضع أهداف قابلة للقياس على الصعيد الوطني يمكن أن يسهل إلى حد كبير من بناء التزام قوي بالإدارة المستدامة للغابات؛ ويمكن له أيضا أن يبرز دور الغابات في المساهمة في تنفيذ جدول أعمال التنمية الدولي الأوسع نطاقا. وسيكون وضع هذه الأهداف هو مسؤولية البلدان كل على حدة.

٣٩ - وينبغي أيضا ملاحظة أن اتفاقية التنوع البيولوجي في سبيلها إلى وضع أهداف وغايات بالنسبة لبرنامج عملها الموسع بشأن التنوع البيولوجي المتعلق بالغابات، استنادا إلى الخطة الاستراتيجية للاتفاقية، بغية تسهيل تقييم التقدم المحرز في تنفيذ مهمتها المتمثلة في القيام، بحلول عام ٢٠١٠، بتحقيق خفض كبير في النسبة الحالية لفقد التنوع البيولوجي على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني. ويقوم فريق الخبراء التقني المخصص لاستعراض تنفيذ برنامج العمل بشأن التنوع البيولوجي المتعلق بالغابات بمناقشة زيادة تطوير هذه الأهداف لكي توفر إطارا مرنا للأهداف الدولية. وسيقدم أهدافا تتعلق بالغابات إلى الهيئة الفرعية المعنية بالمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية، والتي ستقوم بدورها بعرضها على مؤتمر الأطراف الثامن لإدراجها في برنامج عمل اتفاقية التنوع البيولوجي.

جيم - القضايا الناشئة والحاسمة المتعلقة بالإدارة المستدامة للغابات

٤٠ - من الأهمية بمكان أن يكون الترتيب الدولي المعني بالغابات متسما بالمرونة وأن يكون قادرا على تناول القضايا الناشئة. ذلك أن المسائل المتعلقة بالغابات تتداخل بصورة وثيقة مع قطاعات المجتمع الأخرى وتتطلب إدارتها نهجا مشتركا بين القطاعات يعكس التطورات العامة في الأولويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فضلا عن المخاطر الجديدة التي تتهدد الإدارة المستدامة للغابات. ولاحظت تقارير الأمين العام المقدمة إلى الدورات الثانية والثالثة والرابعة للمنتدى وجود عدد من القضايا الناشئة التي يمكن للترتيب الدولي أن يتطرق إليها. كما يتضمن كل من تقرير فريق الخبراء المخصص^(٤) وتقرير غوادالاغارا توصيات قيمة بشأن الأعمال المقبلة للترتيب الدولي المعني بالغابات. وتشمل هذه القضايا ما يلي:

(أ) مساهمة الغابات في القضاء على الفقر، بما في ذلك دور الغابات في عمليات التخطيط الإنمائي الرئيسية، مثل ورقات استراتيجية الحد من الفقر وربط جوانب الإدارة المستدامة للغابات بالأهداف الإنمائية للألفية؛

- (ب) تقييم الأثر الاجتماعي للإدارة المستدامة للغابات؛
- (ج) دعم الحقوق التقليدية للمجتمعات المحلية؛
- (د) لا مركزية السلطة وتفويضها إلى المستويات المحلية؛
- (هـ) إنفاذ القوانين المتعلقة بالغابات، وأسلوب الحكم، وإدارة المنازعات المتعلقة بها؛
- (و) قطع الأخشاب غير المشروع وما يرتبط به من تجارة في منتجات الغابات؛
- (ز) الإعانات السلبية وأثرها على إزالة الأبراج وتدهور الغابات؛
- (ح) حرائق الغابات، والآفات والأمراض والعوامل غير الحيوية التي تؤثر على الغابات، بما في ذلك الأضرار التي تتسبب فيها العواصف والآثار الناجمة عن تغير المناخ؛
- (ط) حماية الغابات وإدارتها حفاظاً على موارد المياه فضلاً عن الخدمات البيئية والاجتماعية وغير السوقية؛
- (ي) البحوث الموجهة نحو السياسات والبحوث المتعددة التخصصات لغرض الاستعانة بها في اتخاذ القرارات؛
- (ك) الأشجار خارج الغابات، والغابات في المناطق الحضرية والمحيطية بالحضر؛
- (ل) قواعد السلوك المتصلة بالغابات ومسؤولية الشركات؛
- (م) القيم الروحية المتصلة بالغابات، وتخطيط وإدارة المواقع المقدسة وأراضي الشعوب الأصلية.
- وقد يود المنتدى النظر في كيفية معالجة هذه القضايا الناشئة والحاسمة في برنامج العمل المقبل للترتيب الدولي المعني بالغابات.

دال - تمويل الإدارة المستدامة للغابات

٤١ - حسبما وردت الإشارة إليه في تقرير الأمين العام بشأن استعراض فعالية الترتيب الدولي المعني بالغابات، يتضح من التقارير الطوعية والردود على الاستبيانات أن بلدانا كثيرة تعتبر تمويل التنمية المستدامة للغابات بمثابة مسألة حاسمة بالنسبة لتطوير الترتيب الدولي المعني بالغابات في المستقبل. ويوضح أيضا كل من تقرير فريق الخبراء المخصص وتقرير غوادالاخارا المشار إليهما أعلاه أنه من الضروري النظر في التمويل، بما في ذلك مصادر التمويل وآلياته،

باعتباره عنصرا لا غنى عنه لتطوير الترتيب الدولي المعني بالغابات. والآليات المالية لازمة لتسهيل تنفيذ الإدارة المستدامة للغابات، فضلا عن تمويل الترتيب الدولي ذاته.

٤٢ - وبدون الاعتراف الكافي بالقيمة الكاملة للغابات وما توفره من سلع وخدمات، قد يلزم توفير تمويل خارجي إضافي لتغطية التكاليف التي يتكبدها متعهدو الغابات الذين يعتمدون ممارسات مستدامة، بهدف تحقيق قيمة للمنافع غير السوقية وللمواجهة أثر الحوافز السلبية. ومن شأن عدم توفر الآليات لتعويض ملاك الغابات عن الخدمات البيئية والاجتماعية غير السوقية أن يشجع على اتباع ممارسات غير مستدامة، وأن يعوق تمويل الإدارة المستدامة للغابات، ويسهم في عمليات إزالة الأحراج. أما وجود أدوات لمعالجة حالات عجز الأسواق وتقديم الحوافز لحماية المجتمعات المائية، وإقامة أماكن الترفيه، وعزل الكربون، من بين الكثير من المنافع غير السوقية، فهذا من شأنه أن يسهم إسهاما كبيرا في تحقيق الإدارة المستدامة للغابات. وحيث أن منافع الغابات هي في أغلب الأحيان ذات طابع إقليمي وأحيانا تكون بالفعل ذات طابع عالمي، فإن التوزيع العادل للتكاليف والمزايا يعد من القضايا الهامة التي يلزم تناولها.

٤٣ - وقد ناقش فريق الخبراء المخصص لتمويل ونقل التكنولوجيات السلمية بيئيا الأبعاد الهامة للتمويل، بما في ذلك دور وحالة المساعدة الإنمائية الرسمية، وفعالية التمويل الدولي الحالي. وتؤكد النتيجة التي توصل إليها فريق الخبراء المخصص، والتي أيدتها تقرير غوادالاجارا، على أهمية إدماج الإدارة المستدامة للغابات في صلب الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، بما في ذلك ورقات استراتيجية الحد من الفقر، حيثما وجدت. ومن المهم أيضا إبراز مساهمة الغابات في الجوانب الأخرى من جوانب التنمية المستدامة، بما في ذلك نوعية وسلامة البيئة وطائفة كبيرة من القضايا الاقتصادية والاجتماعية. ومن الضروري استكشاف سبل استخدام موارد المساعدة الإنمائية الرسمية المتاحة لقطاع الغابات على نحو أكثر فعالية في تعزيز الإدارة المستدامة للغابات، وفي بناء القدرات الوطنية لكل بلد. ويقدم تقرير الأمين العام عن الروابط القائمة بين الغابات والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية (E/CN/18/2005/7)، مزيدا من المناقشة بشأن تمويل الإدارة المستدامة للغابات، والقيام، من خلال ذلك، بتنفيذ جدول أعمال أشمل للتنمية.

٤٤ - وغالبا ما تفوق الموارد المالية اللازمة لتحقيق الإدارة المستدامة للغابات حدود قدرات الحكومات، ولذا فإن هناك حاجة متزايدة لاستثمارات القطاع الخاص. ويمكن لموارد الاستثمار الخاص أن تكون محلية أو أجنبية. وإذا كان للإدارة المستدامة للغابات أن تحقق

النجاح في التنافس على الموارد، يلزم اتخاذ قرارات استراتيجية محلية قوية وتدابير متعلقة بالسياسات من أجل تهيئة بيئة جاذبة للاستثمارات.

٤٥ - وتناول تقرير غوادالاجارا بمزيد من التفصيل الاقتراحات المقدمة من اجتماعات سابقة، وطرح التقرير اقتراحا يدعو إلى إنشاء صندوق عالمي للغابات لمساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في ما تبذله من جهود صوب تحقيق الإدارة المستدامة للغابات. وآلية من هذا القبيل يمكن أن يكون لها أثرها الهام على التنفيذ الفعال للقرارات التي يتخذها الترتيب الدولي المعني بالغابات. ويمكن وضع مبادئ توجيهية لضمان الاستخدام الجيد لهذه الموارد، ولضمان الاعتراف بالحاجة إلى الحكم الرشيد. وأبدت أيضا ملاحظة مفادها أن تمويل الإدارة المستدامة للغابات ينبغي أن يكون على أساس متوسط الأجل وطويل الأجل، وأن يتجاوز دورات المشاريع التقليدية. ويمكن للترتيب الدولي المعني بالغابات أن يتيح أيضا فرص الوصول إلى آليات التمويل الجديدة، بما في ذلك الاعتراف بصورة أكثر صراحة وتوفير إمكانية مباشرة للحصول على الأموال، مثل مرفق البيئة العالمية. ولوحظ أيضا أنه يلزم القيام، عن علم، باتخاذ قرار بشأن أفضل السبل لتمويل الترتيب الدولي المعني بالغابات نفسه، وذلك في ضوء القرارات المتخذة بشأن تطوير الترتيب الدولي.

رابعا - تطوير الترتيب الدولي المعني بالغابات

ألف - الخيارات المقبلة المتعلقة بالترتيب الدولي

٤٦ - على الرغم من وجود اتفاق في الرأي على نطاق واسع، عبر عنه تقرير فريق الخبراء المخصص^(٤) وتقرير غوادالاجارا، بشأن ضرورة تمويل الإدارة المستدامة للغابات، تباينت الآراء بشأن الخيارات المقبلة للترتيب الدولي. ويخلص تقرير الأمين العام عن استعراض فعالية الترتيب الدولي المعني بالغابات (E/CN.18/2005/6) إلى وجوب تعزيز الاتفاق الراهن، لكنه أيضا يشير إلى اختلاف الآراء حول سبل تحقيق ذلك. وي طرح تقرير فريق الخبراء المخصص طائفة عريضة من الخيارات في ما يتعلق بمستقبل الترتيب الدولي المعني بالغابات، مشفوعة بالعديد من الخيارات الفرعية. أما تقرير غوادالاجارا في طرح مزيدا من التفاصيل عن العناصر الحاسمة، فيركز على وجه التحديد على الطرائق المؤسسية والآليات المالية. وفي حين أعاد اجتماع غوادالاجارا التأكيد على ملاحظات فريق الخبراء المخصص وقام بتحسينها، فإنه ضيق من نطاق الخيارات، وسلم أيضا بأن الخيارات لا يستبعد بعضها بعضا بالضرورة. وهناك سمات مشتركة كثيرة بين الخيارات الأساسية ولا يوجد بينها حط فاصل قوي. ومن

الناحية العملية، يمكن أيضا لهذه الخيارات أن تشكل خطوات متعاقبة في عملية التطور التدريجي للترتيب الدولي المعني بالغابات.

٤٧ - وفي ما يتعلق بطريقة وفعالية تنفيذ الإجراءات المقبلة، فسيقررهما إلى حد كبير الإطار المؤسسي للترتيب الدولي المعني بالغابات، وأسلوب عمله، وطرائقه المؤسسية. وتحقيقا لهذه الغاية، حدد فريق الخبراء المخصص سبعة خيارات عامة للترتيب الدولي المعني بالغابات في المستقبل، على النحو التالي^(١٥):

(أ) ترتيب دولي معني بالغابات يتسم بالقوة ويتمتع بتأييد سياسي كبير، وولاية واضحة، وتمويل معزز، وأمانة قوية؛

(ب) إطار تعاوني معني بالغابات يتضمن إعلان التزام بشأن الإدارة المستدامة للغابات، ووسيلة للتنفيذ، وآلية معززة للإبلاغ، وأمانة قوية، وشراكة تعاونية معنية بالغابات؛

(ج) هيئة حكومية دولية سياسية وعلمية وتعاونية يكون هدفها الأساسي تمويل المشاريع المتصلة بالإدارة المستدامة للغابات، وتتألف من لجنة سياسية، ولجنة علمية، ولجنة للمالية والتعاون، وتعقد اجتماعات إقليمية؛

(د) وضع مبادئ توجيهية طوعية استنادا إلى مبادئ ريو المتعلقة بالغابات^(٣) لدعم تنفيذ مقترحات الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات لاتخاذ إجراءات على أرض الواقع؛

(هـ) الأخذ بنهج مؤلف من شقين، يمكن بموجبه لبرنامج يقوم على اجتماعات إقليمية و/أو مواضيعية أن يوفر مدخلات لاجتماعات عالمية؛

(و) اتفاقية إطارية ذات بروتوكولات مواضيعية وإقليمية؛

(ز) اعتماد بروتوكول سواء في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي أو اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ؛

ويوفر تقرير غوادالاخارا تقييما لأربعة خيارات تتعلق بالترتيب الدولي المعني بالغابات، هي:

(ح) إنهاء الترتيب الدولي الحالي المعني بالغابات؛

(ط) وضع صك غير ملزم قانونا من قبيل صيغة مطورة ومعززة من الترتيب الدولي الحالي المعني بالغابات؛

(ي) وضع صك ملزم قانونا مثل اتفاقية إطارية، تتضمن أحكاما لتضنيها لاحقا في بروتوكولات؛

(ك) وضع صك ملزم قانونا كاتفاقية مستقلة بذاتها.

وإذا ما أخذ في الاعتبار تقرير الأمين العام عن استعراض فعالية الترتيب الدولي المعني بالغابات والأفضليات التي جرى التعبير عنها في تقرير فريق الخبراء المخصص وفي تقرير غوادالاجارا، فإن الخيارات التي جرت مناقشتها يمكن تجميعها واختزلها بصورة أكبر في خيارين أساسيين، على النحو التالي:

- تعزيز الترتيب الدولي المعني بالغابات
- وضع إطار قانوني.

باء - تعزيز الترتيب الدولي المعني بالغابات

٤٨ - يلزم تعزيز الترتيب الدولي المعني بالغابات لنفح قوة جديدة للحوار الدولي بشأن الإدارة المستدامة للغابات. ويمكن للتركيز الجديد على القضايا ذات الاهتمام الدولي أن ينصب على الأولويات المقترحة في الفقرة ٣٦ أعلاه، وعلى القضايا الناشئة والحاسمة المتعلقة بالإدارة المستدامة للغابات من قبيل القضايا المحددة في الفقرة ٤٠ أعلاه. والشرط الذي لا بد منه لتحقيق ذلك هو الالتزام السياسي القوي الذي لا يمكن بدونه إحراز أي تقدم. وتحقيقا لهذه الغاية، يمكن لتعزيز الترتيب الدولي المعني بالغابات أن يقوم على العناصر الإيجابية المتعلقة بالحوافز وعلى معالجة العقبات التي جرى تحديدها في الفرع ثانيا، أعلاه. ومن خلال تعزيز تمويل الترتيب الدولي المعني بالغابات، سوف يمكن له على وجه الخصوص أن يساعد على ضمان توفير بيئة تمكينية فعالة، مما سيساعد أيضا على تعزيز دوره الحفاز.

٤٩ - ويشير كل من تقرير فريق الخبراء المخصص وتقرير غوادالاجارا إلى أن مثل هذا التعزيز للترتيب الدولي المعني بالغابات لا يستبعد مواصلة تطويره نحو إطار قانوني، إذا رغبت الدول الأعضاء في ذلك. ويقدم التقريران أيضا عددا من الاقتراحات لغرض تعزيز الترتيب الدولي، بما في ذلك تعزيز دور الشراكة التعاونية المعنية بالغابات، بهدف الربط بين الترتيب الدولي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (وتغيير مكان الأمانة)، وزيادة عدد أعضاء المكتب عن طريق ضم ممثلي العمليات الإقليمية، والسماح بالمشاركة من جانب أمانة العمليات الإقليمية المعنية بالغابات في أعمال الشراكة التعاونية المعنية بالغابات. وطرح أيضا اقتراح يدعو إلى الأخذ بنهج ذي شقين يوفر فيه برنامج من الاجتماعات الإقليمية و/أو المواضيعية مدخلات للاجتماعات العالمية.

٥٠ - وعلى نحو ما عبر عنه تقرير غوادالاجارا، أعرب عن بعض الشواغل حول ما إذا كان تعزيز الترتيب الدولي سيمكنه من زيادة البروز السياسي لقطاع الغابات بحيث لا يصبح

مجرد قضية ذات أولوية دنيا على جدول الأعمال الدولي. وأشار أيضا إلى أن تعزيز الترتيب الدولي قد يشكل مهمة عسيرة إذ يبدو أن الترتيب الدولي بوضعه الراهن يحظى بالفعل بكل السلطة السياسية اللازمة.

٥١ - واستنادا إلى المقترحات الواردة في كل من تقرير فريق الخبراء المخصص وتقرير غوادالاجارا، يمكن للإجراءات المحددة اللازمة لتعزيز الترتيب الدولي أن تشمل على ما يلي:

(أ) إنشاء عنصر مالي قوي كجزء من برنامج العمل الجديد المتعدد السنوات. ويمكن لهذا العنصر أن يشتمل على صندوق عالمي للغابات يوجه لأغراض تعزيز البرامج الرامية إلى معالجة الروابط القائمة بين الإدارة المستدامة للغابات وجدول أعمال التنمية الأوسع نطاقا، ولاسيما التخفيف من حدة الفقر، والاستدامة البيئية. ويمكن له أيضا أن يوفر الموارد اللازمة لبناء القدرات ونقل التكنولوجيات السليمة بيئيا لأغراض الإدارة المستدامة للغابات؛

(ب) إنجاز الولاية الراهنة للترتيب الدولي المعني بالغابات ومهامه الأساسية من خلال تحديد ومعالجة الأولويات، والقضايا الناشئة والحاسمة، والحوافز والعقبات المتعلقة بالإدارة المستدامة للغابات؛

(ج) اعتماد هدف عالمي يتعلق بالغابات يمكن له أن يوفر رؤية بالنسبة للسنوات العشر المقبلة، تدعمها أهداف قابلة للقياس يتم وضعها طواعية على الصعيد الوطني من أجل تيسير إيجاد التزام قوي إزاء الإدارة المستدامة للغابات وإبراز ما تقوم به الغابات من دور للمساهمة في تنفيذ جدول أعمال التنمية الدولي الأوسع نطاقا؛

(د) وضع مبادئ توجيهية طوعية تتعلق بالإدارة المستدامة للغابات وتنفيذها استنادا إلى مبادئ ريو ومقترحات العمل المقدمة من الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات، ومقررات منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات. ويمكن لهذه المبادئ التوجيهية أن تقدم تحديدا واضحا لمفهوم الإدارة المستدامة للغابات ومن ثم تساعد على تعزيز تفهم أهميته على نطاق واسع. ويمكن لها كذلك أن تكون أساسا تقوم عليه البرامج الوطنية المتعلقة بالغابات، والمعايير والمؤشرات الخاصة بها، والقضايا المتصلة بالحكم الرشيد وإنفاذ القانون؛

(هـ) تحسين أساليب العمل مع التركيز بوجه خاص على رسم السياسات، والتوجيه المتعلق بالسياسات، ودورات الاستعراض. وينبغي أن يدعم ذلك تعاون معزز وتنسيق بين السياسات والبرامج، بما في ذلك خطة لإدماج التعاون الإقليمي الشامل لعدة قطاعات بهدف تحسين التنسيق وتنفيذ الإدارة المستدامة للغابات على أرض الواقع.

٥٢ - وبغية تنفيذ الإجراءات المحددة المذكورة أعلاه، قد يرغب الترتيب الدولي في اعتماد برنامج عمل أطول أجلا يقوم على دورات زمنية واستعراضات دورية في نهاية كل دورة. ويمكن عقد الأجزاء الرفيعة المستوى لاستعراض التقدم المحرز ولوضع خطة العمل التفصيلية للدورة التالية. ويمكن لكل دورة أن تركز على عدد محدود من القضايا الحاسمة أو القضايا ذات الأولوية. ويمكن للدورات التي تنظم خلال فترات دورية أن تعقد في أماكن عمل المنظمات الحكومية الدولية أو اللجان الإقليمية المناسبة. وفيما يتعلق بالأعمال التحضيرية للقضايا التقليدية من قبيل وضع المبادئ التوجيهية، يمكن إنشاء فريق خبراء مخصص، أو فريق مناقشة علمي، أو فرقة عمل تابعة للشراكة التعاونية المعنية بالغيابات. وقد يرغب المنتدى أيضا في عقد اجتماع تنظيمي لتقديم مزيد من التفاصيل بشأن برنامج العمل وطرائق العمل الأخرى.

جيم - وضع إطار قانوني

٥٣ - نظر فريق الخبراء المخصص واجتماع غوادالاخارا أيضا في الخيار المتعلق بوضع صك قانوني ملزم. ويشير تقرير الاجتماعين إلى أن نهج الصك القانوني الملزم والصك القانوني غير الملزم سيكونان على درجة كبيرة من التشابه من حيث الأغراض، والأهداف والغايات الأساسية. ويلاحظ التقريران أيضا أن الصك القانوني الملزم من شأنه أن يعزز الالتزام السياسي بالإدارة المستدامة للغيابات وأن يضاعف من البروز السياسي للقضايا المتصلة بالغيابات. وسيضمن مثل هذا الإطار أيضا الاستيعاب الداخلي لأغراض السياسة العالمية المتعلقة بالغيابات من جانب الدول الأعضاء التي تصدق على الاتفاقية، بما ينطوي عليه ذلك من التزامات بغايات متفق عليها، وتحسين التنسيق على المستوى الوطني عن طريق ترجمة الالتزامات إلى سياسات وطنية متكاملة ومخصصات في الميزانية. ورئي أيضا أن تحسين التنسيق الوطني على هذا النحو سيؤدي إلى مزيد التماسك داخل هيئات الإدارة في أعضاء الشراكة التعاونية المعنية بالغيابات مما يؤدي إلى تحسين التنسيق على الصعيد الدولي وزيادة فعالية استخدام السبل والموارد على جميع المستويات. وسيعطي نهج الإطار القانوني للقضايا المتصلة بالغيابات نفس المركز الذي تحظى به القضايا الأخرى التي تشملها الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، الأمر الذي سيساعد أيضا على تأمين المزيد من التنسيق الكافي.

٥٤ - بيد أنه جرى الإعراب عن التخوف من أن تؤدي المفاوضات بشأن صك قانوني ملزم إلى استنفاد الموارد والطاقة اللتين يمكن استخدامهما على نحو أفضل في تسهيل تنفيذ الإجراءات التي سبق الاتفاق عليها، وفي تعزيز التعاون على أرض الواقع. كما أن تنوع الظروف الوطنية يمكن أن يجعل من الصعب وضع صك قانوني عالمي قوي. وهناك أيضا قلق

من أن تواجه البلدان التزامات جديدة دون أن تتوفر لها الموارد المالية الإضافية للوفاء بهذه الالتزامات. وتمثلت إحدى القضايا الأخرى في الحاجة إلى تحديد العلاقة بين هذا الصك والصكوك القانونية الملزمة القائمة والتي تعنى بالفعل ببعض المسائل المتصلة بالغابات، مثل التنوع البيولوجي وعزل الكربون. ولذا فقد اعتبر أن مما له أهميته أن تتم دراسة جميع الآثار المترتبة قبل الالتزام بصك قانوني ملزم جديد. وأبدي تحفظ آخر مؤداه أن بعض البلدان قد لا تقبل بالمشاركة في عملية التفاوض و/أو التصديق على نص قانوني ملزم، ومن ثم، فلن يحظى بتغطية عالمية.

٥٥ - وأشار إلى أن عددا من الخصائص التي يتميز بها ترتيب دولي معزز معني بالغابات يمكن أن تنطبق بالمثل على إطار قانوني، ولاسيما في ما يتعلق بتوليد إشارة قوية بأن القضايا المتصلة بالغابات هي مسألة ذات أولوية بالنسبة للمجتمع الدولي. وينبغي لأي من الخيارين أن يوفر أساسا لمعالجة جميع القضايا المتصلة بالغابات بطريقة كلية ومتوازنة وشاملة مع التركيز على القضايا الأساسية. ويمكن للإطار القانوني أن يعزز الالتزامات القائمة المتصلة بالغابات الموجودة في سياق صكوك أخرى، وأن يعالج المشاكل المرتبطة بالنهج الحالي المتبع إزاء الغابات والذي يتسم بالتجزؤ. ويمكن أيضا للإطار القانوني أن يتضمن مجموعة متنوعة من العناصر الملزمة وغير الملزمة قانونيا.

خامسا - الاستنتاجات

٥٦ - على الرغم من أن خطة العمل وبرنامج العمل المتعدد السنوات قد أسهما، جنبا إلى جنب مع الأنشطة الأخرى المضطلع بها على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والمحلي، في تعزيز الإدارة المستدامة للغابات في جميع أنحاء العالم، فإن ارتفاع معدل إزالة الأحرار وتدهور الغابات لا يزال يشكل تحديات خطيرة. وهناك حاجة إلى إعطاء مكانة أرقى للقضايا المتصلة بالغابات المدرجة في جدول الأعمال الدولي، وإيجاد روابط واضحة بين إدارة التنمية المستدامة والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية للبلدان والسكان المعتمدين على الغابات. ولا يزال عدم كفاية الموارد المالية وانعدام القدرات، على الصعيدين الوطني والمحلي، يشكلان عائقا أمام التنفيذ، لا سيما في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وقد خلص تقرير الأمين العام بشأن استعراض فعالية الترتيب الدولي المعني بالغابات إلى أن هناك حاجة إلى تعزيز هذا الترتيب لكي يضطلع بولايته على نحو فعال. كما أيد كثير من المشاركين في اجتماع فريق الخبراء المخصص للنظر في تحديد العناصر اللازمة لمهمة وضع إطار قانوني بشأن جميع أنواع الغابات، بهدف تقديم توصية

بشأنها، المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، وفي اجتماع غوادالاخارا، وجود ترتيب دولي قوي معني بالغابات.

٥٧ - وينبغي لأي إجراءات مقبلة تتعلق بالترتيب الدولي المعني بالغابات أن تعزز إسهام الإدارة والحفظ والتنمية المستدامة لكل أنواع الغابات في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية. ويقترح هذا التقرير الأولويات المتعلقة بالإجراءات المقبلة والقضايا الناشئة والحاسمة. ويقترح أيضاً اقتراحاً مؤداه أن وضع هدف عالمي بشأن الإدارة المستدامة للغابات من شأنه أن يساعد الارتقاء بمكانة الغابات ويوفر إطاراً للغايات الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، وبصرف النظر عن أي مسار يمكن اتخاذه بشأن إنشاء ترتيب دولي معني بالغابات، هناك حاجة إلى التمويل الكافي لتوفير وسائل التنفيذ.

٥٨ - ويقترح هذا التقرير مقترحات لتمويل الإدارة المستدامة للغابات. ويتبع مجموعة من النهج، بما في ذلك النظر في إنشاء صندوق عالمي للغابات، وتوسيع نطاق الإدارة المستدامة للغابات لكي يستفيد من الآليات القائمة، مثل مرفق البيئة العالمية، وضمان أن تكون الأنشطة المتصلة بالغابات موجهة على نحو يتيح لها الإسهام في الأهداف السياسية الأوسع نطاقاً، من قبيل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً وذات الأولوية لدى المانحين.

٥٩ - وختاماً، يناقش التقرير مسألة مواصلة وضع ترتيب دولي معني بالغابات في ضوء النتائج التي توصل إليها اجتماع فريق الخبراء المخصص وتقرير غوادالاخارا.

سادساً - نقاط للمناقشة

٦٠ - لكي يضطلع المنتدى بولايته على النحو المحدد في قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣٥/٢٠٠٠ برمته، قد يرغب المنتدى في أن ينظر في هذا التقرير بالاقتران مع تقرير الأمين العام بشأن استعراض فعالية الترتيب الدولي المعني بالغابات (E/CN.18/2005/6)، وبشأن إجراء دراسة تهدف إلى التوصية بالعناصر اللازمة لمهمة وضع إطار قانوني لجميع أنواع الغابات (E/CN.18/2005/9). وإذ يؤخذ ذلك بعين الاعتبار، قد يرغب المنتدى في القيام بما يلي:

(أ) دراسة وفحص ما يعرضه هذا التقرير من استعراض للتقدم المحرز، بما في ذلك الحوافز والعقبات؛

(ب) دراسة أهداف الترتيب الدولي المتعلق بالغابات ومهامه الأساسية وأولوياته، في ضوء النظر في أساس الإجراءات المقبلة والحاجة إلى توخي المرونة من أجل معالجة القضايا الناشئة؛

(ج) النظر في وضع هدف عالمي للإدارة المستدامة للغابات، بغرض الاتفاق على أن مثل هذا الهدف يمكن إدماجه في الإعلان الوزاري والرسالة الموجهة من الوزراء المسؤولين عن الغابات إلى الجلسة العامة الرفيعة المستوى للدورة الستين للجمعية العامة؛

(د) النظر في المضي قدماً في الحوار المشتمل واتخاذ إجراءات بشأن تمويل الإدارة المستدامة للغابات؛

(هـ) النظر في الخطوات المقبلة في ما يتعلق بوضع ترتيب دولي معني بالغابات، بما في ذلك الطرائق المؤسسية والمالية اللازمة.

الحواشي

(١) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الملحق رقم ٢٢ (E/2001/42/Rev.1)، الجزء الثاني، الفصل الأول - باء .

(٢) القرار E/2000/35، الفقرة ١٧ .

(٣) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8، والتصويب)، المجلد الأول، القرارات التي اتخذها المؤتمر القرار ١، المرفق الرابع.

(٤) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٥) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الملحق رقم ٢٢ (E/2004/42)، الفصل الأول - باء ، القرار ٣/٤، الفقرة ٦ .

(٦) انظر، البنك الدولي، 2004، Sustaining Forests: A Development Strategy, Washington, D.C.,

(٧) A/CONF.199/PC/8 .

(٨) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1، والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٩) استناداً إلى الوثيقة E/CN.18/AC.3/2004/3 .

(١٠) قرار الجمعية العامة ٢/٥٥، الفقرة ٢٣ .

(١١) ترد معلومات أخرى بشأن أطر التعاون العالمية والإقليمية والشراكات في مذكرة الأمين العام بشأن "تعزيز التعاون والتنسيق بين السياسات والبرامج" (E/CN.18/2005/5).

(١٢) انظر E/CN.18/2004/5؛ ويرد أيضا تحليل متابعة مع توصيات إضافية في تقرير حلقة العمل العالمية بشأن نقل التكنولوجياات السليمة بيثيا وبناء القدرات لأغراض التنمية المستدامة للغابات، المعقودة في برازيل في الفترة من ٢٤ إلى ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٤.

(١٣) نظمت تحت رعاية مشتركة من حكومات ألمانيا، وفرنسا، وفنلندا، وسويسرا، والنمسا، وكندا، ولكسمبرغ، والمكسيك، ونيوزيلندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية، فضلا عن منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والمنظمة الدولية للأخشاب المدارية.

(١٤) E/CN.18/2005/2.

(١٥) المرجع نفسه، الفقرات ٤٨-٥٢، و ٦١ و ٦٢.